

WIPO/TK/MCT/11/INF/7

الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 10 يونيو 2011

الملكية الفكرية
والتنمية المستدامة:
توثيق المعارف التقليدية
وأشكال التعبير الثقافي
التقليدي وتسجيلها

ورقة مرجعية¹

المنظمة العالمية للملكية الفكرية²

مسقط، عُمان، من 26 إلى 28 يونيو 2011

¹ المعلومات الواردة في هذه الوثيقة هي من باب الإعلام فقط ولا تعبر عن آراء الويبو أو الدول الأعضاء فيها.

² المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) هي إحدى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وتنهض بحماية دولية متوازنة للملكية الفكرية بفضل مكافأة المبدعين وحفز الابتكار والإسهام في التنمية الاقتصادية والنفوذ إلى المعرفة بما يخدم المصلحة العامة.

- 3 مقدمة
- 3 المصطلحات والمفاهيم الأساسية
- 3 ما هي أشكال التعبير الثقافي التقليدي
- 3 والمعارف التقليدية؟
- 3 ما هو التوثيق؟
- 4 التوثيق والملك العام
- 4 منافع التوثيق ومزاياه
- 5 التوثيق واختلافه عن الحماية القانونية
- 5 المعاني المختلفة لمفهوم "الحماية"
- 5 وانعكاساتها على التوثيق
- 5 الصون والحفاظ
- 7 اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي
- 7 والطبيعي لسنة 1972
- 7 حماية الملكية الفكرية
- 10 تطوير علاقات التآزر بين الصون وحماية
- 10 الملكية الفكرية
- 12 قضايا التسجيل في نظم الملكية الفكرية
- 12 القائمة
- 12 تسجيل حق المؤلف وتوثيقه
- 12 أنظمة التسجيل والإيداع الطوعي بموجب حق
- 12 المؤلف
- 13 سجل الويبو الدولي للموسيقى
- 14 اقتراح لإحداث سجل متعدد الأطراف في منظمة
- 14 التجارة العالمية
- 16 الحماية الخاصة: أي دور للتسجيل والتوثيق؟
- 16 شروط الحماية: مكان التسجيل والتوثيق
- 16 وطبيعتها
- 16 النقاط الرئيسية في المناقشات بشأن توثيق
- 16 المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي
- 16 التقليدي
- 18 الوضع الحالي في اللجنة الحكومية الدولية
- 18 المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية
- 18 والمعارف التقليدية والفولكلور
- 19 المفاوضات بشأن أشكال التعبير الثقافي
- 19 التقليدي
- 21 المفاوضات بشأن المعارف التقليدية
- 21 التوثيق الثقافي على يد الجماعات
- 22 التوثيق والملكية الفكرية والمؤسسات
- 22 الثقافية

مقدمة

1. تثير مسألة توثيق المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي قضايا قانونية وسياسية وعملية على جانب من الأهمية تتعلق بحماية ملكيتها الفكرية. إذ يمكن الانتفاع بقواعد البيانات والسجلات لدعم أو إكمال الإطار القانوني لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من سوء الاستخدام والتملك غير المشروع. فقد اتخذت العديد من المبادرات على مستوى العالم بدءاً بقواعد البيانات التي تعدها الدول ووصولاً إلى مبادرات التوثيق التي تقوم بها الجماعات والتجميع التي تضطلع بها المؤسسات الثقافية.
2. وتتناول هذه الوثيقة قضايا الملكية الفكرية التي تُطرح في مجال التوثيق والتسجيل ونظم المعلومات الأخرى الخاصة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وتبرز التجارب الوطنية والإقليمية والدولية المظاهر الرئيسية وتقدم وجهات نظر متنوعة.
3. والهدف الأساسي من هذه الوثيقة هو وضع أساس للنقاش من أجل استكشاف العناصر التي تنطوي عليها مسألة إحداث سجل أو قاعدة بيانات للمعارف التقليدية و/أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي ومسكها.

المصطلحات والمفاهيم الأساسية

ما هي أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية؟

4. أشكال التعبير الثقافي التقليدي هي كل شكل مادي أو غير مادي يعبر فيه عن الثقافة والمعارف التقليدية أو تظهر فيها أو تتجلى فيها. فهي نتاج النشاط الفكري الإبداعي الذي يشمل إبداعات الفرد والجماعة. وهي تميز الهوية الثقافية والاجتماعية والتراث الثقافي لجماعة ما وتكون المحافظة عليها

واستخدامها وتطويرها على يد هذه الجماعة أو على يد الأفراد الذين لهم حق أو مسؤولية القيام بذلك وفق الممارسات والقوانين العرفية لهذه الجماعة. فهي تتضمن على سبيل المثال الأغاني والرقصات والأنسجة والتصاميم والصناعة اليدوية والحكايات وأنواع الأداء والمسرحيات وأشكال أخرى من التعبير الفني.

5. وتشمل المعارف التقليدية المعارف والدراية العملية والمهارات والابتكارات والممارسات التي تتوارثها الأجيال وتشكل جزءاً من نمط العيش التقليدي للجماعات الأصلية والتقليدية التي تقوم بدور الحارس أو المؤتمن عليها. فيمكن للمعارف التقليدية أن تتضمن، على سبيل المثال، معارف زراعية أو بيئية أو طبية. كما يمكن أن تكون مرتبطة بالموارد الوراثية. ومن أمثلة ذلك المعارف المتعلقة بالطب التقليدي والقنص التقليدي وتقنيات صيد السمك، أو المعارف المتعلقة بأنماط الهجرة لدى الحيوانات أو بتدبير المياه، وهذا غيض من فيض.

6. وتجدر الإشارة إلى أن من الممكن أيضاً أن يكون للمعارف التقليدية معنى شامل جامع بحيث تحيل إلى كل من المعارف التقليدية كما ورد وصفها في الفقرة السابقة، وأشكال التعبير الثقافي التقليدي كما ورد وصفها في الفقرة ما قبل السابقة. ومن ثم، يمكن أن تستخدم المعارف التقليدية اختزالاً لمجال المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي برمته (على الرغم من أن ذلك يحدث نادراً).

ما هو "التوثيق"؟

7. التوثيق هو تسجيل المواد من أجل الحفاظ عليها وإتاحتها للغير. ويمكن أن يكون التسجيل بالوصف الكتابي أو التصوير أو التسجيل الصوتي أو تصوير الأفلام أو غير ذلك. وغالباً ما يختلف التوثيق عن الطرق

التقليدية للحفاظ على المعارف
التقليدية وأشكال التعبير الثقافي
التقليدي أو توارثها داخل الجماعات.

8. وفي سياق المعارف التقليدية أو أشكال
التعبير الثقافي التقليدي، من الممكن أن
تشمل أنشطة التوثيق ما يلي على سبيل
المثال:

- تسجيل الأغاني التقليدية على الأشرطة
السمعية؛
- تسجيل طرق إعداد العلاجات الطبية
التقليدية وتطبيقاتها على أشرطة
الفيديو؛
- تصوير تصاميم النسيج التقليدية؛
- تدوين الحكايات التقليدية الشفهية؛
- جرد التنوع البيولوجي المحلي بتسجيل
سلالات الطيور أو الأعشاب الطبية أو
ميكروبات التربة؛
- رقمنة مخطوط قديم.

9. ويمكن أن يشمل التوثيق تسجيل المعارف
التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي
التقليدي التي سبق توثيقها بأشكال
تقليدية وذلك باستخدام وسائط أو لغات
جديدة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يشمل
التوثيق المسح الضوئي للنصوص القديمة
لتحويلها إلى نسخ رقمية أو نسخ النقوش
الحجرية التي تتضمن معارف تقليدية.

التوثيق والملك العام

10. من المهم التمييز بين التوثيق والنشر
وتيسير النفاذ للجمهور العام، وبين
الدخول إلى الملك العام. فثمة قلق من
إمكانية أن يضع أصحاب المعارف
التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي
التقليدي خلال التوثيق ما مجوزتهم من
معارف وأشكال تعبير داخل الملك العام
دون أن يدركوا نتائج ذلك، كفقدان
السرية أو تبيد الجدة، في الحالات التي
يكون فيها من الممكن منح البراءة
للمعارف التقليدية.

11. وفي الواقع، تكتفي بعض مشاريع التوثيق بالحفاظ على المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لصالح أصحابها أنفسهم ولصالح أجيال المستقبل، والإبقاء عليها سرية أو محدودة النطاق. وفي هذه الحالات، لا يسمح بالإنفاذ إلى الوثائق إلا لبعض الأطراف المصرح لها، كشيخ القبيلة وأفراد الجماعات والأشخاص المسموح لهم بذلك. وليس الهدف من تطوير عدة قواعد بيانات وضع المعارف التقليدية التي لم يكشف عنها داخل الملك العام، ولكن تحقيق عدة أهداف متصلة بالملكية الفكرية، ولا سيما الحماية الموجبة والدفاعية، ولضمان حقوق أصحاب المعارف التقليدية في مواصلة التحكم في أصولهم والتمتع بها.
12. ومن جهة أخرى، قد يكون من الضروري توثيق المعارف التقليدية التي آلت إلى الملك العام قطعاً، ولكنها معرضة لخطر التبدد (بفعل تآكل نظم المعارف التقليدية) أو بحاجة إلى المزيد من التوثيق لأغراض محددة (مثل فحص البراءات).

فوائد التوثيق ومزاياه

13. للتوثيق العديد من الفوائد التي تعود على أصحاب المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والجمهور على حد سواء. وبصفة خاصة، يعتبر التوثيق مسألة مهمة لأنه الطريقة التي يستطيع بها الأفراد خارج الدائرة التقليدية بمن فيهم الجمهور العام ومالكون آخرون الإنفاذ إلى عناصر منتقاة من المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي.
14. ولباب الإنفاذ إلى المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي أهمية محورية في تحديد فائدة التوثيق من عدمها. فعند هذه المرحلة بالذات يؤثر أصحاب هذه المعارف أو أشكال التعبير أكبر تأثير في تحديد الطريقة التي ستستخدم بها

معارفهم وأشكال تعبيرهم. ويمكن أن ترتبط عدة أهداف ومصالح في مجال الملكية الفكرية بمختلف العناصر أو الجوانب المتعلقة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. كما أن عدة آليات للتوثيق والحماية قد تلائم هذه المصالح والأهداف. فعلى سبيل المثال، من الممكن أن تكون عناصر مختلفة من المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي قيد السرية أو ترتبط بمواد مقدسة يتعين الحفاظ عليها وعدم الكشف عنها خارج دائرة أعضاء الجماعة؛ والمعارف المتعلقة بإدارة البيئة أو العلاج الطبي التي تود الجماعة أن تفيد منها جماعات أخرى، أو أن تسوقها من أجل النهوض بصناعات الجماعة؛ والمعارف ذات الطبيعة العامة التي شاع التعبير عنها على نطاق واسع لكنها تحتاج إلى التدوين قصد الحفاظ عليها.

15. ويمكن أن يشارك العديد من أصحاب المصالح في عملية التوثيق كأصحاب المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي ومستشاريهم القانونيين أو السياسيين والمؤسسات البحثية أو التربوية أو الثقافية والشركاء من القطاع الخاص والوكالات الحكومية ووكالات القطاع العام. فيمكن أن يكون لكل هؤلاء احتياجات وأدوار مختلفة.

التوثيق واختلافه عن الحماية القانونية

16. يتعين تأكيد أن التوثيق لا يضمن لوحده وفي حد ذاته الحماية القانونية للمعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي. وقد تنشئ عملية التوثيق حقوقاً سواء كان الهدف من منها ألا يستخدمها الغير أو أن يستخدمها أصحابها أنفسهم للحصول على منفعة مالية مما في حوزتهم من معارف تقليدية أو أشكال تعبير ثقافي تقليدي.

17. ومن الخطوة المهمة في عملية التوثيق على سبيل المثال تسجيل أو "تثبيت" المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي في شكل مادي أو نسخها على وسيلة أخرى. وغالبا ما تتحدد حقوق الملكية الفكرية عند هذه المرحلة. ولهذه الحقوق أشكال مختلفة. فحق المؤلف والحقوق المجاورة وحماية قاعدة البيانات الخاصة يمكن أن تكون نافعة في ما يتعلق بالمعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي الموثقة. ويجب التذكير بأن الشخص الذي يسجل المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي هو الذي بإمكانه أن يكتسب حقوق الملكية الفكرية، كحق المؤلف في الحكايات المدونة المستمدة مما يكشف منها بطريقة شفوية. فعلى سبيل المثال، ينشئ تسجيل أغنية تقليدية حقوق الملكية الفكرية في التسجيل حتى لو اعتبر قانون الملكية الفكرية الأغنية بحكم الملك العام.

المعاني المختلفة لمفهوم "الحماية" وانعكاساتها على التوثيق

18. يمكن فهم "حماية" المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي بطريقتين مختلفتين عامة: فيمكن أن تكون مرادفة للمحافظة على المعارف كما يمكن أن يقتصر نطاقها على حماية الملكية الفكرية. ويمكن لأنشطة التوثيق أن تركز على المحافظة على المعارف أو على حماية الملكية الفكرية، أو على كليهما في الوقت نفسه.

الوقاية والصون

19. يمكن لحماية المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي أن تتخذ شكل مبادرات تهدف إلى "الصون" أو "الوقاية". وبوجه عام، ويراد بالمفهومين أساسا تحديد التراث الثقافي وتوثيقه ونقله وإحيائه والنهوض به من أجل ضمان بقائه واستمراريته. وباختصار، تهدف الحماية إلى

التأكد من أن المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي لن تختفي ومن أنها مصانة وتحظى بالتشجيع ومن أنها محمية لصالح أجيال المستقبل.

20. وتصف اتفاقية اليونسكو بشأن صون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003 إجراءات الصون بأنها التدابير "الرامية إلى ضمان استدامة التراث الثقافي غير المادي، بما في ذلك تحديد هذا التراث وتوثيقه وإجراء البحوث بشأنه والمحافظة عليه وحمايته وتعزيزه وإبرازه ونقله، لا سيما عن طريق التعليم النظامي وغير النظامي، وإحياء مختلف جوانب هذا التراث".
21. ويتضمن مفهوم الوقاية عنصرين رئيسيين. فالعنصر الأول هو المحافظة على السياق الثقافي والاجتماعي للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بحيث يتم الحفاظ على الإطار العرفي لتطویر هذه المعارف ونقلها وتنظيم النفاذ إليها. أما العنصر الثاني فهو المحافظة على المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في شكل ثابت كما كانت عليه عند توثيقها³.
22. ويمكن للوقاية أن يكون لها هدفان اثنان. فمن الممكن أن ترمي إلى المساعدة على بقاء المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي لفائدة أجيال الجماعة الأصلية القادمة وضمن استمراريتها ضمن إطار تقليدي أو عرفي. كما يمكن أن تهدف إلى إتاحة المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي لجمهور أعم (بمن فيهم العلماء والباحثون)، تقديراً لقيمتها كجزء من التراث الثقافي الجماعي البشري.
23. ومن الأمثلة على مبادرات التوثيق لأغراض الصون والوقاية اتفاقية اليونسكو لسنة

³ استعراض أنشطة اللجنة الحكومية الدولية ونتائجها (WIPO/GRTKF/IC/5/12)، الفقرة 19.

2003 السابق ذكرها واتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لسنة 1972، واللذان سيأتي وصفهما لاحقاً⁴.

اتفاقية اليونسكو بشأن صون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003

24. تُعرف اتفاقية اليونسكو بشأن صون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003 التراث الثقافي غير المادي - أو التراث الحي - بأنه المصدر الأساسي للتنوع الثقافي، والحفاظة عليه هي ضمانة لاستمرار الإبداع.

25. وتُعرّف الاتفاقية التراث الثقافي غير المادي بأنه يشمل الممارسات وأشكال الأداء والتعبير والمعارف والمهارات التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحياناً الأفراد، جزءاً من تراثهم الثقافي.

26. وقد أحدثت بموجب الاتفاقية قائمتان: (1) قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل، (2) والقائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية. وقد أنشئت هاتان القائمتان بغرض تحديد التراث الثقافي غير المادي وصونه.

27. وتتضمن القائمة الأولى حالياً 12 عنصراً مهدداً في استدامته على الرغم من الجهود التي تبذلها الجماعة أو المجموعة المعنية. ولإدراج عنصر في هذه القائمة، تلتزم الدولة بتنفيذ تدابير صون محددة ويمكن أن تكون أهلاً للحصول على المساعدة المالية من صندوق أنشئ لهذا الغرض.

28. أما القائمة الثانية التي تسمى بالقائمة التمثيلية فتطرح فكرة "التمثيل". ويمكن أن يعني ذلك أن عنصراً ما يمكن أن يمثل الإبداع البشري والتراث الثقافي للدول، كما يمكن أن يمثل تراثاً ثقافياً للجماعات التي تعتبر من حفظة

⁴ للمزيد من المعلومات، انظر الموقع التالي:

التقاليد المعنية. وتتضمن هذه القائمة حالياً 166 عنصراً. وقد حددت التوجيهات التنفيذية للاتفاقية معايير التسجيل في هذه القائمة. فيتعين على هذه العناصر أن تساعد على إبراز التراث الثقافي غير المادي للعيان على نحو أفضل، والتوعية بأهميته. كما يجب على هذه العناصر أن تستفيد من التدابير الرامية إلى تشجيع استمرارية ممارستها ونقلها. ويجب أن تقترحها الدول الأطراف مع ضمان أوسع مشاركة ممكنة للجماعات المعنية والحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة.

29. وفضلاً عن هاتين القائمتين، تمسك اليونسكو قائمة بخير برامج الحماية ومشاريعها وأنشطتها التي تعكس مبادئ الاتفاقية وأهدافها. وضمّ هذا السجل الخاص بالممارسات الجديدة من أجل رفع مستوى وعي الجمهور بأهمية التراث غير المادي وضرورة صونه⁵.

اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لسنة 1972

30. تسعى اليونسكو إلى تشجيع تحديد التراث الثقافي والطبيعي الذي يعتبر ذا قيمة كبيرة للإنسانية والحفاظة عليه وحمايته. أو اتفاقية التراث العالمي لسنة 1972.

31. ومن بين المهام التي تضطلع بها اليونسكو الاهتمام الخاص بالمخاطر العالمية الجديدة التي من شأنها أن تؤثر في التراث الثقافي والطبيعي وضمان مساهمة المحافظة على المواقع والآثار في التماسك الاجتماعي.

32. وتتضمن قائمة التراث العالمي 911 ممتلكاً تشكل جزءاً من التراث الثقافي والطبيعي الذي تعتبر لجنة التراث العالمي بأن له قيمة إنسانية متميزة. وتشمل هذه الممتلكات 704 ممتلكات ثقافية و180

⁵ انظر الموقع التالي: <http://whc.unesco.org/en/about/>

ممتلكا طبيعيا و27 من الممتلكات المختلطة في 151 بلدا. وحتى يونيو 2010، بلغ عدد الدول الأطراف التي صدقت على اتفاقية التراث العالمي 187. ويستعان بالقائمة لأغراض تحديد التراث والمحافظة عليه.

33. ولإدراج المواقع في قائمة التراث العالمي، يجب أن تكون لها قيمة إنسانية متميزة وأن تفي بمعيار واحد على الأقل من معايير الاختيار العشرة⁶. وترد هذه المعايير في المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي التي تعتبر بجانب نص الاتفاقية وسيلة العمل الأساسية بخصوص التراث العالمي. وتسهر اللجنة على مراجعة هذه المعايير دوريا لتعكس تطور مفهوم التراث العالمي في حد ذاته.

34. ويمكن الاطلاع على معايير الاختيار في شبكة الإنترنت⁷.

35. وتعد حماية الممتلكات وإدارتها وأصالتها وسلامتها من الاعتبارات المهمة. فمنذ سنة 1992 تم الاعتراف بأشكال تفاعل جوهرية بين الناس والبيئة الطبيعية باعتبارها من المشاهد الثقافية.

حماية الملكية الفكرية

36. تعني حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي حمايتها من بعض أشكال انتفاع الغير بها بدون تصريح، كالنسخ أو النقل. وتهدف الحماية إلى التأكد من أن المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي يتم بطريقة صحيحة لا تكون محل استخدام بدون تصريح أو سوء استخدام.

⁶ حتى عام 2004، اختيرت مواقع التراث العالمي على أساس ستة معايير ثقافية وأربع معايير طبيعية. ومع اعتماد المبادئ التوجيهية العملية المعدلة لتطبيق اتفاقية التراث العالمي، لا توجد إلا مجموعة مكونة من عشرة معايير.

⁷ انظر الموقعين التاليين:

<http://whc.unesco.org/en/guidelines>
<http://whc.unesco.org/en/criteria>

37. ويمكن أن نصادف شكلين من الحماية: الحماية الموجبة والحماية الدفاعية. ومن الممكن أن تضطلع سجلات المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وقواعد بياناتها وقوائمها متعددة الأغراض بدور مهم في حماية الملكية الفكرية في شكلها الموجب والدفاعي.

38. وتتعدد أهداف الملكية الفكرية لأغراض التوثيق كما سنوضحه لاحقاً. فمن الممكن أن يكون التوثيق مرتبطاً باستراتيجية دفاعية، أي منع الغير من المطالبة بحقوق الملكية الفكرية (كالبراءات) في المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. كما يمكن أن تساعد على إنشاء حقوق الملكية الفكرية بخصوص المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي كقاعدة لإحدى صناعات المجتمعات المحلية أو من أجل منع الغير من أن يسيء استخدام المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي. ويمكن أن يكون الهدف هو تفادي الانتفاع الضار بالمعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي، كما هو الحال في قاعدة بيانات شارات مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات. ويمكن أن يستخدم مشروع التوثيق في تسهيل الترخيص للشركاء التجاريين بالانتفاع بالمعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي.

الحماية الموجبة

39. أما الحماية الموجبة فهي منح حقوق الملكية الفكرية لأصحاب المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي. ويمكن أن يكون لمنح حق أو عدة حقوق هدفان اثنان. أولاً، تهدف الحماية إلى منع انتفاع الغير دون تصريح. فعلى سبيل المثال، تسعى الحماية إلى منع الغير من النفاذ غير القانوني إلى المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي أو الانتفاع بها لتحقيق مكاسب

تجارية دون تقاسم عادل للمنافع. ثانياً، تتيح الحماية للجماعات الأصلية استغلال المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي استغلالاً نشطاً. فعلى سبيل المثال، يستخدم أصحاب المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي الملكية الفكرية من أجل إنشاء مقاولاتهم استناداً إلى ما يجوزتهم من معارف أو أشكال تعبير.

40. وأحدثت القوانين الوطنية في العديد من البلدان نظم توثيق ترتبط بالحماية الموجبة للملكية الفكرية. وتعتمد هذه النظم على إحداث قواعد بيانات أو مجموعات أو سجلات من أجل وضع جرد أو فهرس بالمعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي التي تحظى بالحماية، بما في ذلك ما أُل منحه الملك العام.

41. ومن الأمثلة على ذلك قانون بنما حول قانون الملكية الفكرية الخاص بالحقوق الجماعية للجماعات الأصلية لحماية هوياتها الثقافية ومعارفها التقليدية الصادر في عام 2000⁸ والذي يركز على الفولكلور والمعارف التقليدية في علاقتهما بالبيئة.

42. ويهدف هذا القانون إلى حماية حقوق الملكية الفكرية الجماعية والمعارف التقليدية للجماعات الأصلية بتسجيل حقوقها والنهوض بها وتسويقها بشكل يمكن من إبراز القيم الاجتماعية الثقافية والهويات الثقافية الأصلية ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية مع حماية أصالة الحرف وأشكال أخرى من أشكال التعبير الفني التقليدي.

43. ومن الناحية التقنية، يحمي القانون الحقوق الجماعية للجماعات الأصلية. فإما أن تقدم الجامع العامة أو السلطات

⁸ يمكن الحصول عليه من الموقع التالي:

<http://www.wipo.int/tk/en/laws/folklore.html#specia>

التقليدية للجماعات الأصلية بطلب تسجيل هذه الحقوق إلى قسم الحقوق الجماعية وأشكال التعبير الفولكلوري (لا يمكن للغير أن يسجل أي شكل من أشكال الثقافة التقليدية من أجل حماية الملكية الفكرية). ويمنح القانون حقوق استغلال حق المؤلف - التي لا تقبل التقادم حسب المادة 7 - دون أن يفرض أي رسوم. أما من المنظور الدولي، فالمادة 25 تشير إلى أن الدول الأخرى تستفيد من الحقوق نفسها استناداً إلى قاعدة المعاملة بالمثل.

الحماية الدفاعية

44. الحماية الدفاعية هي من باب التبسيط التأكيد من عدم اكتساب الغير حقوق الملكية الفكرية في المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي دون وجه حق.

في مجال المعارف التقليدية

45. على سبيل المثال، تشمل تدابير التوثيق من أجل الحماية الدفاعية الكشف للجمهور عن المعارف التقليدية التي آلت إلى الملك العام بإتاحتها للسلطات التي تمنح البراءات من أجل إجراء البحث في حالة التقنية الصناعية بغرض تفادي منح أية حقوق للملكية الفكرية في تلك المعارف التقليدية⁹. وهذا بالتحديد أحد أهداف المكتبة الهندية الرقمية للمعارف التقليدية¹⁰.

46. وأطلقت المكتبة الهندية الرقمية للمعارف التقليدية في سنة 2001 لمنح الحماية الدفاعية للمعارف التقليدية المكشوف عنها. وتعمل المكتبة الهندية الرقمية للمعارف التقليدية على التوثيق الرقمي

⁹ انظر على سبيل المثال وثيقة موقف المجموعة الآسيوية والصين (WIPO/GRKTF/IC/2/10)، الفقرة 7 (ب) (2).

¹⁰ أخذت هذه الفقرة من:

للمعارف التقليدية التي آلت إلى الملك العام في شكل إصدارات سابقة¹¹. وتتضمن قاعدة البيانات معلومات عن المعارف التقليدية في الهند بلغات (الإنكليزية والفرنسية والإسبانية والألمانية واليابانية) وأنساق يفهمها فاحصو البراءات في المكاتب الدولية للبراءات لأغراض البحث والفحص. ومن ثم، تقوم المكتبة الهندية الرقمية للمعارف التقليدية بدور الرابط بين معلومات المعارف التقليدية الموجودة باللغات المحلية وبين فاحصي البراءات في المكاتب الدولية للبراءات.

47. والمكتبة الهندية الرقمية للمعارف التقليدية عبارة عن قاعدة بيانات لها أداة لفهم المعارف التقليدية المقننة في حالة التقنية الصناعية. وهي موجهة لفاحصي البراءات بحيث يمكنهم البحث عن معلومات المعارف التقليدية كجزء من بحثهم في حالة التقنية الصناعية. فالمكتبة الهندية الرقمية للمعارف التقليدية ليست حالة التقنية الصناعية في حد ذاتها بل الكتب حول نظم الطب الهندية باعتبارها مصدر معلومات للمكتبة الهندية الرقمية للمعارف التقليدية.

48. وتظهر المعلومات عن الطب التقليدي في نسق معياري في المكتبة الهندية الرقمية للمعارف التقليدية. فالصيغات حول نظم الطب الهندية على سبيل المثال تظهر في شكل نص يتضمن المكونات الأساسية التالية: اسم العقار ومصدر المعارف ومكونات العقار مع أجزاءها المستعملة وكمياتها وطريقة تحضير العقار واستخدام العقاقير، والبيانات الببليوغرافية.

¹¹ انظر الموقع التالي:

في مجال أشكال التعبير الثقافي التقليدي

49. في مجال أشكال التعبير الثقافي التقليدي، نجد في الولايات المتحدة الأمريكية مثال على نظام توثيق مرتبط بالحماية الدفاعية. فقد أحدث مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات في سنة 2001 قاعدة بيانات شاملة لتضمينها الشارات الرسمية لكل القبائل الأمريكية الأصلية التي تعترف بها الولايات والحكومة الفدرالية. وهي قاعدة بيانات الشارات الرسمية للقبائل الأمريكية الأصلية¹².
50. وبموجب المادة 2(أ) من قانون العلامات، يمكن رفض تسجيل كل علامة مقترحة أو إلغاؤها (في كل وقت) إذا تضمنت مادة من شأنها أن تستخف بالأشخاص سواء كانوا أحياء أو أمواتاً، أو بالمؤسسات، أو بالمعتقدات، أو بالرموز الوطنية، أو توحى بشكل زائف بصلة بها، أو تضعها موضع التحقير أو التقبيح.
51. وعلى هذا الأساس، يمكن لمكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات أن يرفض تسجيل علامة مقترحة توحى بشكل زائف بوجود صلة بإحدى القبائل الأصلية أو بأحد المعتقدات التي تؤمن بها هذه القبيلة. وبالتالي، تحول قاعدة البيانات دون تسجيل علامة مشابهة لشارة رسمية بشكل يثير اللبس. فهذا الحكم لا يوفر الحماية لجوانب الفولكلور لدى القبائل الأمريكية الأصلية فحسب، بل يوفر الحماية أيضاً لجوانب الفولكلور لدى الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم.
52. ووضعت قاعدة البيانات لأغراض إخبارية وتعتمد على الإشهاد الذاتي. فيمكن البحث في قاعدة البيانات ومن ثم الخيلولة دون تسجيل علامة مشابهة للبس لشارة رسمية بشكل يثير. وإذا كانت قاعدة

¹² انظر الموقع التالي:

البيانات لا تمنح حقوقاً بعينها، فإنها توفر للقبائل المسجلة أدلة على العلاقة بين القبيلة وشارتها. وتُفحص كل طلبات تسجيل العلامات التي تتضمن أسماءً قبلية، وأشكال التشابه مع الشعوب الأصلية الأمريكية التي يمكن تمييزها، والرموز التي يعتبر مصدرها من الشعوب الأصلية الأمريكية، وكل طلب آخر يرى مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات أنه يوحى بوجود رابط بالشعوب الأصلية الأمريكية، استناداً إلى قاعدة البيانات عن طريق محام اكتسب خبرة وتمرساً في هذا المجال.

53. ويشير مصطلح "الشارات الرسمية للقبائل الأمريكية الأصلية" إلى "علم كل قبيلة أمريكية أصلية تعترف بها الولايات أو الحكومة الفدرالية أو شعار نبالتها أو أي شعار آخر لها كما اعتمد بموجب قرار قبلي وبلغ إلى مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات" ولا يتضمن كلمات. أما إذا كانت الإشارات والرموز تتضمن أسماءً قبلية أو أشكال تشابه مع الشعوب الأصلية الأمريكية يمكن تمييزها، أو رموزاً يعتبر مصدرها من الشعوب الأصلية الأمريكية، فإنها تدرج في قاعدة البيانات.

54. وتهدف الحماية القانونية إلى حماية التراث الثقافي والحفاظ عليه، ومنع المصالح التجارية من إقامة ربط زائف بين سلعها أو خدماتها وبين مجتمعات الشعوب الأصلية.

تطوير علاقات التآزر بين الوقاية وحماية الملكية الفكرية

55. كان يُنظر إلى أهداف التوثيق لأغراض الوقاية والصون في بعض الأحيان على أنها تناقض المصالح المرتبطة بالملكية الفكرية لأصحاب المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي. ولدى البعض قلق من أن يجعل التوثيق المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي

التقليدي متاحة دون قيد أو شرط وأن يؤدي إلى تملكها تملكاً غير مشروع واستخدامها بطرق لم تكن في الحسبان ولا في نية أصحابها أو حسب رغباتهم. وبشكل ملموس، يمكن لتوثيق المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، ولاسيما رقميتها، أن يجعلها متاحة على نطاق أوسع وعرضة للاستخدام والاستغلال دون تصريح، وفي ذلك تثبيط للجهود الرامية إلى حمايتها.

56. ويمكن أن يفضي ذلك بدوره إلى التآكل الثقافي وضياع الهوية الثقافية¹³. ففي الواقع، من الممكن أن تضر مشاريع التوثيق غير المدروسة بمصالح أصحاب المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي، بما في ذلك المصالح الثقافية والمالية والمصالح المرتبطة بالملكية الفكرية. كما يمكن أن تضر بحقوق وخيارات مهمة أو تقضي عليها عن طريق الخطأ. وبالتالي، يتعين التعامل مع المخاطر وقضايا الملكية الفكرية المرتبطة بالتوثيق وإدارتها بشكل استراتيجي، سواء عند التدوين أو الرقمنة أو التوزيع.

57. ولكن الوقاية/الصون وحماية الملكية الفكرية لا ينفي الواحد منهما الآخر. ولما كانت للمبادرات المتخذة لأغراض الحفاظ على التراث الثقافي ولأنواع مختلفة من سجلات الملكية الفكرية أهداف متعددة، فمن الممكن أن تنفذ إلى جانب الأهداف الأخرى وأن تساعد على تعزيز بعضها البعض. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون قواعد البيانات المستخدمة في الحماية الدفاعية على جانب كبير من الأهمية لوقاية الثقافات المهددة بالمخاطر ولصونها من اختفاء المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

¹³ مشروع الخطوط العريضة لمجموعة أدوات لإدارة الملكية الفكرية من أجل توثيق المعارف التقليدية (WIPO/GRTKF/IC/4/5).

58. ومن شأن توضيح قضايا الملكية الفكرية وخياراتها المتعلقة بصون التراث الثقافي أن يساعد على تعزيز التآزر بين حماية التوثيق الثقافي والحفاظ عليه مع المساهمة في احترام الثقافات التقليدية. ومن الأمثلة الملموسة على الاستفادة من أشكال التآزر الممكنة مشروع فيجي لوضع الخرائط الثقافية وقانون غواتيمالا لحماية التراث الثقافي.

مشروع فيجي لحقوق الملكية الفكرية لمجتمعات الشعوب الأصلية ووضع الخرائط الثقافية

59. أطلقت فيجي في عام 2004 برنامجاً لوضع خرائط ثقافية لأقاليمها الأربعة عشر¹⁴. ولما كانت الوسيلة التقليدية لنقل المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من جيل إلى آخر هي "الوسيلة الشفهية"، يعتبر التوثيق الخطوة الأولى لجمع البيانات الثقافية من فيجي وتحليلها وتخزينها.

60. والهدف الرئيس من هذه المبادرة هو جمع وتوثيق مظاهر ثقافة مجتمعات الشعوب الأصلية في فيجي كالاحتفالات واللهجات ومواقع التراث التي ما زالت الحكايات التي تروى عنها في حالة جيدة وحية في القرى المحلية. ومع تواصل فقدان التحكم في المثل والقيم الثقافية المحلية، عهد لفريق من الباحثين بتوثيق المعلومات وتحريرها وإدخالها في قاعدة بيانات لفائدة الأجيال القادمة. ويشمل البرنامج القيام بأبحاث في مختلف الأراضي الفيجية قبل أن يتوفي الشيوخ ذوو المعرفة.

61. ويركز البرنامج أساساً على توثيق المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي مع تخصيص منظور أوسع لعناصر الحماية والترويج والإحياء. وأطلق جرد وطني للمعارف التقليدية وأشكال التعبير

¹⁴ أخذت هذه الفقرة من:

الثقافي حمايتها لاحقا مع مراعاة
القضايا التالية:

- الحفاظ على التراث المادي وغير المادي
وصونه؛
- النهوض بقيمة التنوع الثقافي؛
- احترام الحقوق الثقافية؛
- النهوض بالنشاط الإبداعي والابتكاري
القائم على التقاليد باعتباره من
مكونات التنمية الاقتصادية
المستدامة.

62. فضلا عن ذلك، يعد تحديد المؤتمنين الحقيقيين
أو الأصليين على المعارف في مجال فنون
الأداء والحرف ومختلف أشكال التعبير
الثقافي التقليدي جزءا من هدف هذا
المشروع على المدى الطويل الذي يشمل وضع
قانون نموذجي لضمان الحماية من الاستغلال
والتسويق.

63. وكان هذا البرنامج الأول من نوعه في
منطقة المحيط الهادئ، وهدفه الاستجابة
لاحتياجات التوثيق الخاصة بالبيانات
الثقافية في فيجي. وقد اكتسب البرنامج
شعبية كبيرة داخل الدوائر الثقافية على
المستويين الإقليمي والدولي. فكانت فيجي
أول من قام بهذا المشروع الشامل الذي
يتضمن وضع الخرائط وإجراء جرد للتراث
الثقافي المادي وغير المادي.

64. وتُجري فيجي في الوقت الحالي مفاوضات مع
سكرتارية مجموعة المحيط الهادي (SPC)
لإتاحة تفاصيل قاعدة البيانات من أجل
إنشاء قاعدة بيانات معيارية لكل بلدان
المحيط الهادئ. فضلا عن ذلك، أوفدت
اللجنة الثقافية لبابوا غينيا الجديدة
أحد مسؤوليها في مهمة لمدة ثلاثة أسابيع
لدى المعهد من أجل تحديد سبل الاستفادة
من برنامج فيجي لوضع الخرائط الثقافية
المساعدة في بابوا غينيا الجديدة.

قانون غواتيمالا لحماية التراث الثقافي

65. يوسع قانون غواتيمالا لحماية التراث الثقافي نطاق الحماية ليشمل الممتلكات الثقافية غير المادية التي لا تحظى بالحماية بموجب قوانين الملكية الفكرية الحالية في غواتيمالا حيث يمكن لكل شخص يملك سلعة ثقافية أن يسجلها في سجل السلع الثقافية (لدى وزارة الشؤون الثقافية) من أجل أن يستفيد من حماية لا تقبل التقدّم مع الاحتفاظ بمسؤولية صونها. كما ينص القانون على جزاءات مدنية وجنائية يمكن للنائب العام إنفاذها بشكل عام.

قضايا التسجيل في نظم الملكية الفكرية الحالية

66. يمكن لنظام الملكية الفكرية الحالي أن يقوم بدور لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، حسب العناصر التي يتعين حمايتها ومبررات ذلك. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تساعد العلامات التجارية والبيانات الجغرافية في حماية السمعة المرتبطة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ومن مميزات ذلك أنه يمكن إنفاذ هذه الحقوق على الصعيد الدولي.

67. وتعتمد العديد من أنظمة الملكية الفكرية جزئياً أو كلياً على آلية التسجيل، منها على سبيل المثال أنظمة لتسجيل البراءات والعلامات وتسميات المنشأ والرسوم والنماذج الصناعية وغيرها.

68. وتصويراً لسير المفاوضات الحالية في مجال التسجيل داخل نظام قائم للملكية الفكرية، نستعرض في ما يلي مثالين على ذلك. ونتطرق في المثال الأول إلى التطورات التي طرأت على دور التسجيل والتوثيق في مجال حق المؤلف. ونتناول في المثال الثاني بالتلخيص مفاوضات منظمة التجارة العالمية حول سجل للبيانات الجغرافية.

تسجيل حق المؤلف وتوثيقه

69. تُحظر أية إجراءات شكلية بما في ذلك التسجيل في الحماية بموجب حق المؤلف. فاتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية تعتمد على مبدأ الحماية دون إجراءات شكلية كما تورد ذلك المادة 5(2) التي تنص على أن التمتع بحق المؤلف وممارسته لا يخضع لأي إجراء شكلي.

أنظمة التسجيل والإيداع الطوعي بموجب حق المؤلف

70. إذا كانت العديد من البلدان تحترم مبدأ الحماية "دون إجراءات شكلية"، فإن لها أنظمة تسجيل وطنية طوعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة. ومن هذا المنظور، يُسهّل التسجيل ممارسة حق المؤلف من خلال تمكين مالكي الحقوق من وسيلة بسيطة وناجعة لإثبات أبوة المصنف أو ملكية الحقوق. ويختلف التسجيل الطوعي من بلد إلى آخر. فلبعض البلدان أنظمة تسجيل (تقوم على إيداع المصنف عينه)، ولبعضها الآخر أنظمة تدوين (تكتفي بالإعلانات دون أي مصنف).

71. وغالبا ما نجد في أنظمة التسجيل والتدوين الوطنية معلومات قيمة عن النشاط الإبداعي من وجهة النظر القانونية والمالية. ويمكن لسجل حق المؤلف أن يتيح شهادات تسجيل، وهي نسخ مصدقة من وثائق السجل التي تحتوي على معلومات مهمة عن المصنف أو موضوعه أو مؤلفه أو ملكيته الحالية من خلال سلسلة نقل موثقة. كما يمكن للتسجيل أن يساعد على تحديد الملك العام وتيسير النفاذ إلى المحتوى الإبداعي الذي لا يحتاج إلى تصريح من مالك الحقوق. ومن الممكن أن تخدم المعلومات المتضمنة في السجلات الوطنية الصالح العام من خلال إتاحة مصدر لإحصائيات الوطنية بشأن الإبداع والثقافة. وأخيرا، من الممكن أن تشكل السجلات الوطنية مستودعا للتراث الثقافي

والتاريخي لأنها تستجمع الإبداع الوطني بما فيه من المصنفات والمساهمات الإبداعية الأخرى.

72. وخلال الأعوام الأخيرة، أثرت العديد من القضايا بشأن تسجيل حق المؤلف في المحيط الرقمي. فمع قدوم التكنولوجيا الرقمية، يستدعي تدفق المحتوى وتعدد المبدعين الذين تجهل هوياتهم في الغالب اهتماما متجددا ببيانات الملكية المتاحة والصحيحة ومن ثم التوثيق والتدوين في أشكال مختلفة.

73. ويمكن للتسجيل أن يضطلع بدور مهم فضلا عن وظائفه المعتادة ويساهم في معالجة بعض المشكلات المرتبطة باستخدام المحتوى الإبداعي بما في ذلك ما يتعلق بالمصنفات التي لا يمكن تحديد مالك حق المؤلف فيها والتي تسمى "المصنفات اليتيمة". كما يمكن أن يكون تحديد مصنف مسألة معقدة لأن التكنولوجيا الرقمية تسمح للمحتوى بأن يعاد وضعه في أشكال متنوعة. وإذا كانت الطرق إلى تحديد مالك حق المؤلف عديدة، فمن الواضح أن البحث في التسجيلات لدى البلدان التي لها نظام تسجيل يمكن أن يساعد على تحديد مالك حق المؤلف وإثبات أن الجهود المبذولة لتحديده كانت كافية.

74. وفضلا عن ذلك، تكتسي المعلومات الضرورية لإدارة الحقوق أهمية كبيرة من حيث قدرتها على تحديد المضمون وموقعه. ويتزايد استعمال تلك المعلومات في المحيط الشبكي، مما يساعد المنتفعين على تكييف بحوثهم والعثور على ما يبحثون عنه وإبرام اتفاقات الترخيص مع مالكي الحقوق. فبفضل المعلومات المتعلقة بإدارة الحقوق، تجمع العديد من الهيئات الخاصة بيانات عن وضعية حق المؤلف وملكيته لفائدة شركات الإدارة الجماعية والسجلات الخاصة. وتتبع مقاربات مختلفة للتعامل مع البيانات المجمعة وتوافرها. فعلى سبيل المثال، تجمع شركات الإدارة الجماعية البيانات

لأعضائها بهدف إدارة الحقوق التي عُهدت إليها. وعلى النقيض من ذلك، تقوم هيئات أخرى بجمع البيانات كعملية تجارية لفائدة أطراف أخرى.

75. ووافقت لجنة الويبو المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في إطار تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية على مشروع متخصص حول الملكية الفكرية والملك العام الذي يشمل إعداد دراسة استقصائية حول أنظمة التسجيل والإيداع الطوعي في إطار حق المؤلف¹⁵. وتتناول الدراسة ما تستخدمه بعض الجهات مثل منظمات الإدارة الجماعية ونظام حقوق الإبداع التوفيقية من وثائق تتعلق بحق المؤلف في شكل معلومات ضرورية لإدارة الحقوق. ويفحص المشروع الأسلوب المعتمد في ظل تلك الأنظمة لتحديد ما هو محمي أو آل إلى الملك العام. وسيعقد في مضمار هذا المشروع مؤتمر بشأن توثيق حق المؤلف والبنى التحتية بعد الانتهاء من الدراستين الاستقصائيتين ومبادرات أخرى.

سجل الويبو الدولي للموسيقى

76. ساهم التطور الإنترنت المريع كآلية لنقل الموسيقى خلال العقود الأخيرة في زعزعة بنية إدارة حقوق الموسيقى التي لم تصمم لتيسير استخدام الموسيقى في العالم الرقمي. ولمسايرة ذلك، ينبغي تسريع إدارة الحقوق وتيسيرها وتبسيطها لمن يرغب في الانتفاع بالموسيقى ومعرفة مالك الحقوق في الموسيقى على صعيد العالم. ويشير ذلك إلى ضرورة إحداث نظام دولي يجمع مختلف أنظمة إدارة الحقوق المطبقة في مختلف البلدان.

77. وكخطوة أولى، تيسر الويبو حواراً داخل قطاع الموسيقى للنظر في التحديات التي

¹⁵ انظر الموقع التالي:

يوأجلها هذا القطاع في المحيط الرقمي وتحديد الهدف من إنشاء سجل دولي للموسيقى ونطاقه وخصائصه الرئيسية.

78. ومشروع الويبو لإحداث سجل دولي للموسيقى

هو عبارة عن تعاون في أوساط قطاع الموسيقى على الصعيد العالمي يهدف إلى تسهيل الترخيص في المحيط الرقمي بإتاحة نفاذ ميسر إلى المعلومات المتعلقة بالمصنفات الموسيقية والتسجيلات الصوتية. ومن شأن إحداث سجل دقيق وموثوق للمعلومات عن مختلف الحقوق المتعلقة بالمصنفات الموسيقية والتسجيلات الصوتية وأشرطة الفيديو الموسيقية أن يدعم إقامة نظام سليم للموسيقى الرقمية.

79. وسيساعد إحداث سجل دولي للموسيقى مالكي

الحقوق على تسويق إبداعاتهم وسيساعد المنتفعين على تحديد موقع المحتوى الذي يودون الانتفاع به ودفع الرسوم مقابل ذلك بسرعة. وسيكون السجل متاحا ليسترشد به الجميع أساسا في المعاملات التجارية ما دامت تستند إلى محتوى يمكن تحديده بدقة ومن ثم يمكن النفاذ إليه ودفع الرسوم بطريقة مأمونة وسريعة.

80. ومن المعتزم تطوير السجل الدولي

للموسيقى وإدارته بالتعاون الوثيق مع مالكي الحقوق. وستكون المشاركة في السجل الدولي للموسيقى طوعية وتستند إلى قواعد اتفاقية برن التي لا تنص على إلزامية الإجراءات الشكلية لحق المؤلف. كما ستعكس نماذج الإدارة تحكم مالكي الحقوق في البيانات المتعلقة بمصنفاتهم والطابع الطوعي للسجل.

81. ويمكن معالجة كل خلاف في صحة تسجيل

البيانات بسرعة من خلال خدمات لتسوية المنازعات يمكن للويبو أن تحدثها للمشروع خصيصا. فقد سجل مركز الويبو للتحكيم والوساطة نجاحا في مجال تطوير وتسيير آليات تسوية المنازعات التي تراعي متطلبات مختلف القطاعات والاحتياجات،

كما هو الحال في مجال أسماء الحقول. ويمكن حل الخلافات بطريقة إلكترونية، ومن ثم فإنها تتيح حلاً سريعاً وموثوقاً للمنازعات حالما تنشأ.

اقترح لإحداث سجل متعدد الأطراف في منظمة التجارة العالمية

82. يجري التفاوض حالياً في منظمة التجارة العالمية على الحماية الدولية للأنبذة والمشروبات الروحية التي تسمى بأسماء المواقع الجغرافية في إطار دورة الدوحة. وتندرج المناقشات حول إحداث سجل للبيانات الجغرافية في إطار دورة خاصة لمجلس تريبس، تنصب بشكل خاص على الآثار القانونية لإحداث سجل للأنبذة والمشروبات الروحية وما يتطلبه من نفقات.

83. والبيانات الجغرافية هي أسماء الأماكن أو الكلمات التي تقترن بمكان ما والتي تستعمل لتحديد أصل المنتجات وجودتها، أو سمعتها أو خصائصها الأخرى. ويمنح اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) الحماية للبيانات الجغرافية ومن الأمثلة المشهورة "شبانيا" أو "تكيلا" أو "دارجلينغ" أو "روكفور"¹⁶.

¹⁶ أخذت هذه الفقرة من:

http://www.wto.org/english/tratop_e/trips_e/gi_e.htm
 m. وأعد قسم الإعلام والعلاقات مع وسائل الإعلام التابع
 لأمانة منظمة التجارة العالمية هذه الخلفية من أجل
 مساعدة الجمهور على فهم القضايا الجوهرية. ولا تعد تفسيراً
 رسمياً لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية أو مواقف الأعضاء؛
 وبسبب الحاجة إلى التبسيط والتلخيص، لا تتناول هذه
 الفقرة الاختلافات أو نقاط النقاش بتفصيل. ويمكن إيجاد
 ذلك في الوثائق المذكورة. ويرجى الاطلاع أيضاً على مقالات
 مرصد الملكية الفكرية: "WTO GI Discussions Gather
 Speed, Parties Watchful Until Negotiations",
<http://www.ip-watch.org/weblog/2011/02/15/gi-discussions-gather-speed-parties-watchful-until-negotiations/>
 و "No Toast Yet To WTO Consensus On Wines And Spirits Geographical Indications",
<http://www.ip-watch.org/weblog/2011/04/21/no-toast->

84. ويتفاوض مجلس تريبس حاليا على قضيتين رئيسيتين. الأولى إحداث نظام تسجيل متعدد الأطراف للبيانات الجغرافية الخاصة بالأنبذة والمشروبات الروحية¹⁷ والتي تمنح مستوى عاليا من الحماية مقارنة مع البيانات الجغرافية الأخرى. أما القضية الثانية فهي إمكانية توسيع نطاق مستوى الحماية العالي الذي تستفيد منه الأنبذة والمشروبات الروحية ليشمل منتجات أخرى حيث يطالب بذلك المساندون التقليديون لإحداث سجل للبيانات الجغرافية كالاتحاد الأوروبي وسويسرا. وقد عُلق توسيع نطاق سجل البيانات الجغرافية باقتراح تعديل منفصل للمادة 3.27 (ب) من اتفاق تريبس للنص على إلزامية الكشف عن مصدر الموارد الوراثية والمعارف التقليدية في طلبات البراءات. وترتبط هذه المسألة بنقاش مجلس تريبس حول علاقة ذلك باتفاقية التنوع البيولوجي.

85. وعلى طاولة البحث حاليا ثلاثة اقتراحات تمثل خطين أساسيين من النقاش في المفاوضات وبعض الحلول الوسط المقترحة.¹⁸ ويشار إلى الاقتراح الأول بالاقترح المشترك ويرمي إلى إنشاء قاعدة بيانات للأنبذة والمشروبات الروحية بدل إحداث سجل لذلك. ويدعو ما يسمى بفريق الاقتراح المشترك والمتكون من دول كالأرجنتين وأستراليا وكندا واليابان والمكسيك وجنوب إفريقيا والولايات المتحدة إلى إحداث سجل غير ملزم وإلى عدم توسيع نطاق الحماية ليشمل منتجات غير الأنبذة والمشروبات الروحية. وترفض هذه

yet-to-consensus-on-wines-and-spirits-geographical-indications/

¹⁷ تنص المادة 23 من اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) على منح مستوى عال أو معزز من الحماية للبيانات الجغرافية بالنسبة للنبيذ والمشروبات الروحية: يتعين حمايتها حتى لو لن يتسبب سوء الاستخدام في تضليل الجمهور، وذلك مع احترام مجموعة من الاستثناءات.

¹⁸ ترد هذه المعلومات بتاريخ 10 مايو 2011 في مضمار تلخيص غير رسمي للمواقف والاقتراحات المعلنة في هذا الصدد.

الدول مناقشة الجانب الخاص باتفاقية التنوع البيولوجي في هذه الجولة من المفاوضات. ويكتفي هذا الفريق باقتراح إصدار قرار من مجلس تريبس لإنشاء نظام طوعي تسجل فيه البيانات الجغرافية المبلغ عنها في قاعدة بيانات. ويتعين على الحكومات التي تختار المشاركة في هذا النظام الاطلاع على قاعدة البيانات عند اتخاذ قرارات بشأن الحماية داخل بلدانها. ويدعو الاقتراح إلى "تشجيع" الأعضاء غير المشاركين على الاطلاع على قاعدة البيانات وليس "إجبارهم" على ذلك.

86. وينصب الاقتراح الثاني على إحداث سجل يتعين على كل عضو في منظمة التجارة العالمية أخذه بعين الاعتبار. ويدعو الاقتراح إلى إحداث تعديل على اتفاق تريبس ليشمل شرط الكشف الإلزامي عن مصدر الموارد الوراثية والمعارف التقليدية في طلبات البراءات، فضلا عن توسيع نطاق الحماية العالية للبيانات الجغرافية ليشمل كل المنتجات. ويشير الاقتراح إلى أن تسجيل البيان الجغرافي ينشئ قرينة غير قاطعة على وجوب حماية المصطلح لدى الأعضاء الأخرى في منظمة التجارة العالمية - باستثناء البلد الذي يودع تحفظا في غضون مهلة محددة؛ مثلا عندما يصبح مصطلح ما عام الدلالة أو عندما لا يتناسب مع تعريف البيان الجغرافي.

87. وقدم اقتراح ثالث كحل وسط وورد في هذا الاقتراح أن يكون النظام طوعيا بالكامل ويعاد النظر في نطاق المشاركة فيه بعد مرور أربع سنوات على بدء العمل به. وفي هذه الحالة، يتمتع المصطلح المسجل بقرينة أكثر تحديدا من الاقتراح الثاني، ولن يُعمل بها إلا في البلدان التي اختارت المشاركة في النظام.

88. وقد أعد مشروع نص جامع لكل هذه الاقتراحات يغلب عليه استعمال الأقواس

لبيان الفقرات التي تفتقر إلى اتفاق. والبؤر الست الخلافية هي الإخطار (عناصر إلزامية وعناصر اختيارية والشكل وجوانب أخرى) والتسجيل ("الفحص الشكلي" والتحفظات ومحتوى التسجيلات وشكل السجل) والآثار القانونية للتسجيل (لدى الأعضاء المشاركة وغير المشاركة والأعضاء الأقل نمواً) والرسوم والتكاليف والمعاملة الخاصة للبلدان النامية، وأخيراً المشاركة. وتندرج في صلب المداولات مجموعة من القضايا الجوهرية التي يمكن أن تسلط الضوء على نقاش بشأن سجل للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وإذا كان هدف السجل "تسهيل الحماية"، فأي أثر قانوني، إن وجد، سيكون للبيان الجغرافي المسجل؟ وإلى أي حد سينسحب الأثر على البلدان التي اختارت عدم المشاركة في النظام؟ صف إلى ما سبق قضية التكاليف الإدارية والمالية للحكومات مقابل المنافع الممكنة.

89. وفي ربيع 2011، عقد المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، باسكال لامي، مشاورات غير رسمية حول توسيع نطاق السجل وحول العلاقة بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاق تريبس. وتبعاً لتقرير لامي، لم يحصل أي تقارب بشأن قضية توسيع نطاق الحماية المذكورة في المادة 23 لتشمل كل المنتجات حيث تقدم العلامات التجارية على أساس أنها من الأشكال المشروعة لحماية البيانات الجغرافية. وفي ما يخص اتفاقية التنوع البيولوجي، فيشير التقرير إلى أن الأعضاء وافقوا على ضرورة اتخاذ تدابير من أجل تفادي تسجيل البراءات بشكل خاطئ، بما في ذلك استخدام قواعد البيانات، كلما كان ذلك مناسباً، من أجل تفادي منح البراءات في المعارف التقليدية أو الموارد الوراثية الموجودة. ولكن الأعضاء ما زالوا مختلفين في الفائدة المستمدة من صياغة آلية مصممة خصيصاً للكشف وتطبيقها وفي قدرتها

على أن تضمن أن نظام البراءات يخدم أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي".

90. وما زالت المفاوضات متواصلة، وقد تُعقد اجتماعات رسمية قبل الاجتماعين الدوريين المقبلين لمجلس تريبس في 7 و 8 يونيو و 25 و 26 أكتوبر 2011 أو بعدهما.

الحماية الخاصة: أي دور للتسجيل والتوثيق؟

شروط الحماية: مكان التسجيل والتوثيق وطبيعتها

91. يطرح كل من قواعد البيانات والتوثيق قضايا خلافية تتعلق بحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من سوء الاستخدام والتملك غير المشروع. وغالبا ما تظهر بوادر القلق خلال المناقشات بشأن قواعد البيانات، سواء كانت دولية أو وطنية.

92. وعند وضع إطار محدد لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، لا بد من الحسم في الإجراءات الشكلية، بما في ذلك التسجيل والتوثيق. ويمكن أن يكون الحسم باتباع ثلاث مقاربات. فيمكن لإطار الحماية أن:

- ينص على أن الحماية لا تقتضي إجراءات شكلية؛
- أو يحدث سجلات أو قواعد بيانات دون أن يربطها باكتساب الحقوق؛
- أو يقتضي صراحة تسجيل المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي كشرط للحماية.

93. وطبقا للمقاربة الأولى، تكون الحماية تلقائية فتمنح دون إجراءات شكلية، على غرار حق المؤلف. إذ تحظر اتفاقية برن، كما أشير إلى ذلك سابقا، على الدول الأعضاء إخضاع "التمتع وممارسة [...] الأعضاء

الحقوق" لأي إجراء شكلي¹⁹. وهذا الخيار هو الذي يرجح حالياً في النص الذي تتفاوض عليه اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، بعنوان "حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي: مشروع مواد مجموعة الصياغة غير الرسمية المفتوحة التي أنشئت خلال الدورة السابعة عشرة للجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور". وتنص المادة 7 حالياً على ما يلي: "كمبدأ عام، لا ينبغي أن تكون حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي رهناً بأي شروط شكلية". وسنتناول هذه المسألة بمزيد من الاستفاضة في الفقرات اللاحقة.

94. أما المقاربة الثانية فتتيح التسجيل من غير أثر سوى الإعلان البحث، أي أن له وظيفة إخبارية، على أن يستعان بالتسجيل تأييداً للمطالبة بالملكية أو الائتمان أو أي شكل آخر من أشكال التحكم. ويمكن أن تكون شهادة التسجيل بمثابة دليل افتراضي، وإن لم يكن قاطعاً، على صحة البيانات المسجلة. ويسمح السجل للغير بأن يعرف أن دولة أو جماعة معينة تدعي وجود مصلحة في شكل معين من المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي. ومع أن من الممكن أن يردع السجل الغير عن سوء استخدام المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي أو تملكها تملكاً غير مشروع، فإن تسجيلها لا يرقى في حد ذاته إلى الاعتراف بالحقوق التي يمكن إنفاذها.

95. وطبقاً للمقاربة الثالثة، يعتبر التسجيل شرطاً للحماية. وبالتالي، ينشئ التسجيل مجموعة من الحقوق.

¹⁹ انظر المادة 5(2) من اتفاقية برن. وقد أدرج هذا الحكم في اتفاق تريبس ومعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي.

النقاط الرئيسية في المناقشات بشأن توثيق المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي

96. من حيث المبدأ، يتعين من البداية تحديد الجهة التي يمكنها طلب التسجيل أو التقرير بشأن المعلومات التي يتعين إدراجها في قاعدة البيانات. وأحد المطالب المنادى بها على نطاق واسع إنشاء قاعدة البيانات بعد مشاورات مباشرة مع الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة لأصحاب المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي ووفق شروط متفق عليها. وغالبا ما تطرح مشاركة أصحاب المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والاستجابة لمطالبهم في المناقشات بشأن إنشاء السجلات وقواعد البيانات والمحافظة عليها، ولا سيما في ما يخص نوع المعلومات التي يتعين توثيقها وتخزينها.

97. ومن المسائل المثارة تحديد الطريقة التي تقدم بها طلبات التسجيل. فعلى سبيل المثال، ما نوع المعلومات الخاصة بالمعارف التقليدية أو بأشكال التعبير الثقافي التقليدي التي يتعين تقديمها؟ وفي أي شكل؟ وبأي لغة؟ ويمكن الاسترشاد بهدف عملية التوثيق والغرض منها لتحديد نوع المعلومات. فالأرجح أن تحتوي نظم المعلومات المنشأة من أجل الحماية الموجبة أو الدفاعية على أنواع مختلفة من المعلومات. ويتعين كذلك التذكير بأن من غير الممكن أن تكون قاعدة البيانات شاملة، مهما كبر حجمها، ومن غير الممكن أن تتضمن كل التفاصيل المتعلقة بالمعارف التقليدية أو بأشكال التعبير الثقافي التقليدي، بالنظر إلى تعدد القوانين العرفية وسرية جوانب كثيرة من الموضوع وقدسيتها.

98. وعلاوة على ذلك، فقد تثير الطريقة التي صمم بها النظام استياء من التصنيف

المصطنع للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. فمن الممكن مثلا أن يحدث التوثيق انطباعا خاطئا بوجود هرمية في المادة الموثقة مع ما يمكن أن ينجم عنه من تفضيل بعض المواد على أخرى. كما يمكن أن يحدث تمييزا خاطئا بين المادة الموثقة التي يمكن أن تستفيد من الحماية وبين المادة التي لم توثق.

99. أحد الاعتبارات المطروحة في هذا الصدد إمكانية التسجيل والقدرة على تحمل نفقاته. وتأتي بالمقابل النفقات الكبيرة التي ينطوي عليها إنشاء سجل أو قاعدة بيانات، وغالبا ما تقدم كمسألة هامة يتعين النظر فيها. ومن القضايا التي تطرح أيضا التكاليف الإدارية. وينسحب الأمر نفسه على ما يستدعيه إنشاء قواعد البيانات وتطويرها وإدارتها من استثمارات مهمة في الوقت والموارد البشرية. ومن الممكن أن تتولى الجهة المستثمرة إدارة نظام المعلومات، ولكن ذلك يظل من الاعتبارات المهمة على مستوى السياسة العامة التي لها انعكاسات تتجاوز مسائل التمويل.

100. ويتعين تحديد نطاق الفحص الذي يتناول به مكتب التسجيل الطلبات والأغراض المتوخاة من ذلك الفحص: هل الفحص مسألة شكلية بحتة أم ينطوي على جانب موضوعي؟ وكيف تختبر صحة طلبات التسجيل وأصالتها؟

101. وإلى جانب ذلك، يجب تحديد التعامل مع التسجيلات المتنافسة على المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي نفسها أو المتشابهة. فإذا كان أصحاب المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي يعيشون في أقاليم تابعة لبلدان مختلفة، من المحتمل ألا يستطيع نظام التسجيل أو قاعدة البيانات على المستوى الوطني أخذ كل الاعتبارات في الحسبان، ناهيك عن الصعوبات العملية التي تواجه إدراج

المعلومات بمختلف اللغات ومن مصادر مختلفة. أما على المستوى الدولي، فقد تُقدم أكثر من دولة واحدة على تسجيل المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي نفسها أو المتشابهة، فكيف يمكن حل المنازعات في هذا السياق وعلى أي أساس؟ وهل يمكن الطعن في التسجيل؟ وهل يمكن قبول التسجيلات المشتركة بين أكثر من مودع واحد؟ وإحدى المسائل التي يجدر فحصها بالتفصيل هي الأثر القانوني الذي يمكن أن ينشئه السجل الوطني في غياب أية حماية خاصة للمعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي على المستوى الدولي.

102. ولا يمكن استخدام قاعدة بيانات أو

نظام تسجيل واحد مركزي وعام. ولكن وجود عدة قواعد بيانات وطنية يتطلب ضمان ترابطها أو عمل بعضها مع البعض، ولا سيما من خلال تصميم وإجهات متوافقة والمعايير المستخدمة. وقد طُرحت إمكانية "تسخير" قواعد البيانات الوطنية أو المجتمعية في مناسبات عدة.

103. ومن الإشكاليات المطروحة الكشف

للجمهور عن المعلومات السرية أو الحساسة أو نشرها في قواعد البيانات. فقد عبر العديد من أصحاب المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي عن قلقهم من هذا التوجه. ومن المجدي البحث في وجوب أن تكون المعلومات الواردة في سجل ما متاحة للجمهور. وإن وجب ذلك فبأي شروط؟ ومن مخاطر ذلك أن تسجيل المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي في سجلات متاحة للجمهور يتيح نفاذاً متزايداً للغير دون أن تتزايد حقوق أصحاب المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي. وفي غياب حماية موجبة متينة، من الممكن أن تتسبب قواعد البيانات في استفحال التملك غير المشروع بدل أن تكون أداة نافعة للحماية الدفاعية. ويجب أن يتضمن

نظام الأمان المصمم لمنع كل شكل من أشكال النفاذ غير القانوني إلى البيانات مكونات تكفل معرفة المستخدم. ومن جانب آخر تكفل المعلومات المتاحة للعموم الدقة والشفافية واليقين لمن يرغب في استخدام المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي التي تحظى بالحماية ومعرفة الجهة التي تستفيد من الحماية.

104. وآخر القضايا المهمة هي ضمان احترام السجل للطبيعة الدينامية والمتطورة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي واستجابته لها والتأكد من أن تثبيتها في سجل لا يعيق تطورها وحيويتها. وأحد أوجه القصور الرئيسية في قواعد البيانات أنها تجعل المحتوى جامداً ومن ثم تمثيلاً غير أمين للمعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي المحفوظة فيها، ما لم يُعمل على تحديثه باستمرار أو بشكل دوري.

الوضع الحالي في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور

105. تجري مفاوضات على المستوى الدولي بشأن حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في الويبو في إطار اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور.

106. وتنصب المفاوضات حالياً على مشروع نصوص الحماية الخاصة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ومن بين الأمور المبتغاة من الأحكام الاستجابة لاحتياجات الصون وللجوانب الخاصة بالملكية الفكرية في تسجيل المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وتوثيقها.

107. وفي سبتمبر 2009، جددت الدول الأعضاء في الويبو ولاية اللجنة الحكومية الدولية باعتماد خطة عمل ومهام واضحة المعالم لتوجيه عمل اللجنة خلال السنتين القادمتين. ووافقت على إجراء اللجنة مفاوضات تستند إلى نصوص بهدف الوصول إلى اتفاق على نص صك قانوني دولي (أو أكثر) يضمن الحماية الفعلية للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

المفاوضات بشأن أشكال التعبير الثقافي التقليدي

108. سبقت الإشارة إلى أن المادة 7 في الوثيقة المعنونة "حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي: مشروع مواد" (الوثيقة WIPO/GTRKF/19/4) تنص على ما يلي: "كمبدأ عام، لا ينبغي أن تكون حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي رهنا بأي شروط شكلية". وهو ما يعني أن تسجيل أشكال التعبير الثقافي التقليدي ليس شرطاً لحمايتها. فالحماية تكون تلقائية.

109. وكان مشروع سابق للمادة 7 كما ورد في "مشروع أحكام الويبو المعدلة لحماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي/أشكال تعبير الفولكلور"²⁰ يجمع بين خيارى الحماية التلقائية والتسجيل حيث كان ينص على ضرورة ألا تكون حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي كمبدأ عام رهنا بأية إجراءات شكلية ويتعين أن تحظى أشكال التعبير الثقافي التقليدي بالحماية منذ لحظة إبداعها.

110. ويستند هذا الاختيار إلى ضرورة أن يكون اكتساب الحماية والحفاظ مسيراً

²⁰ مشروع الأحكام متاح في الموقع التالي:
http://www.wipo.int/export/sites/www/tk/en/consultations/draft_provisions/pdf/tce-provisions.pdf
 (كانت آخر زيارة في 24 يناير 2011).

وعملياً حيث يتعين تفادي العوائق الإدارية المبالغ فيها بالنظر إلى الصعوبات التي ستوضع على أصحاب المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي الذين لن يستطيعوا الالتزام بالإجراءات الشكلية للتسجيل.

111. ولكن المادة 7 نفسها تنص أيضاً على الحالة الخاصة لأشكال التعبير الثقافي لدى إدارة مختصة²²، فتمتع أشكال التعبير الثقافي التقليدي هاته بأقوى أنواع الحماية: الموافقة المسبقة المستنيرة²³.

112. وفي هذا الصدد، كان التسجيل اختيارياً يبت فيه أصحاب أشكال التعبير الثقافي التقليدي المعنيون. فإن اختاروا عدم القيام بذلك، يبقى أمامهم شكل آخر من الحماية. ففي الواقع، يفضل بعض أصحاب أشكال التعبير الثقافي التقليدي

²¹ تشير المادة 7 أيضاً إلى أنه إذا كان هذا التسجيل أو الإخطار ينطوي على تدوين أشكال التعبير الثقافي التقليدي المعنية أو أي شكل آخر من أشكال تثبيته، فإنه يتعين أن يعود أي حق من حقوق الملكية الفكرية في هذا التدوين أو التثبيت إلى الجماعة المعنية أو أن ينقل إليها. وفي الواقع، ينشئ تثبيت مواد من أشكال التعبير الثقافي التقليدي التي لا يمكن حمايتها بأي شكل آخر حقوقاً جديدة للملكية الفكرية في التثبيت ويمكن استخدام حقوق الملكية الفكرية هاته بطريقة غير مباشرة لحماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي نفسها.

²² إذا كانت ستوضع في البداية سجلات وطنية أو نظم أخرى للإخطار، فمن الممكن أن تدير إحدى المنظمات الإقليمية أو الدولية نظام التسجيل أو الإخطار. ويمكن أن يستمد نظام الإخطار/التسجيل الدولي من الأنظمة القائمة كالمادة 6 (ثالثاً) من اتفاقية باريس أو نظام التسجيل المنصوص عليه في المادة 5 من اتفاقية لشبونة بشأن حماية تسميات المنشأ وتسجيلها على الصعيد الدولي لسنة 1958.

²³ يسترشد الحكم إلى حد كبير بما هو قائم من أنظمة لتسجيل حق المؤلف وقاعدة بيانات شارات الأمريكيين الأصليين في الولايات المتحدة وقانون بنما لسنة 2000 وقرار الجماعة الأنديية رقم 351 وقانون بيرو لسنة 2002 (انظر بشكل عام الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/7/3).

عدم تسجيل أشكال تعبيرهم أو عدم توثيقها بسبب مخاطر الكشف عن السري منها. وبالتالي، لا تسجل إلا أشكال التعبير الثقافي التقليدي المعروفة والمتاحة للجمهور. وكانت أشكال التعبير الثقافي التقليدي السرية لا تحتاج إلى التسجيل لأنها كانت محمية بشكل منفصل بموجب نظام مختلف يأخذ بعين الاعتبار طبيعتها غير المكشوفة.

113. وبموجب مشروع أحكام الويبو السابق ذكره، لم يكن للتسجيل إلا أثر الإعلان البحث، ولم ينشئ حقوقاً. ولكن التدوين في السجل يفترض صحة البيانات المدونة ما لم يثبت العكس. ولا يؤثر هذا التدوين في حقوق الغير.

114. ويمكن تبيد أي انتفاء لليقين أو المساعدة على تسوية أي نزاع حول من يحق له التسجيل باستخدام القوانين والإجراءات العرفية والحلول البديلة لتسوية المنازعات والموارد الثقافية الموجودة، كجرد التراث الثقافي والقوائم والمجموعات كتلك المحدثة في إطار اتفاقية اليونسكو بشأن صون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003. وقد سبقت الاستفاضة في هذه الآلية في الفقرات السابقة.

المفاوضات بشأن المعارف التقليدية

115. تنص المادة 8 في الوثيقة المعنونة "حماية المعارف التقليدية: الأهداف والمبادئ المعدلة" (WIPO/GTRKF/IC/18/5) (Prov.) على ما يلي:

1. [ينبغي ألا تخضع إمكانية حماية المعارف التقليدية من أفعال التملك غير المشروع أو سوء الانتفاع لأي شروط شكلية].
2. يجوز للسلطات الوطنية المعنية أن تفسك سجلات أو محاضر أخرى للمعارف التقليدية، لأغراض الشفافية واليقين والحفاظ على المعارف التقليدية، كلما كان ذلك مناسباً وشرط مراعاة السياسات والقوانين والإجراءات المعنية واحتياجات أصحاب

المعارف التقليدية وتطلعاتهم. ويجوز أن يقترن ذلك النوع من السجلات بأشكال محددة من الحماية، ولا يجوز أن تمس وضع المعارف التقليدية غير المكشوف عنها بعد أو مصالح أصحاب المعارف التقليدية في ما يتعلق بالعناصر غير المكشوف عنها من معارفهم.

116. وفي سياق الحماية القانونية للدراية العملية والابتكار، تتراوح الأنظمة بين اليقين والوضوح القانوني وبين المرونة والبساطة. ويكفل النظام القائم على التسجيل قدرا أكبر من اليقين والسهولة في إعمال الحقوق على أرض الواقع، ولكنه يضطر أصحاب المعارف التقليدية إلى اتخاذ بعض الإجراءات القانونية وربما في مهل زمنية محددة وإلا تعرضوا لفقدان فوائد الحماية. ولعل في ذلك ما يفرض أعباء على الجماعات التي تفتقر إلى الموارد أو الكفاءات لاتخاذ الإجراءات القانونية الضرورية. ويؤكد هذا الحكم أن حماية المعارف التقليدية من التملك غير المشروع عامة ليست مشروطة بتسجيل المعارف في قواعد للبيانات أو سجلات أو بأي شرط شكلي آخر.

117. وتؤكد المادة 8 أن صون المعارف التقليدية من التملك غير المشروع عامة ليس مشروطا بتسجيل المعارف في قواعد للبيانات أو سجلات أو بأي شرط شكلي آخر. ويراعي ذلك ما أبدته بعض البلدان والجماعات من قلق وتشكيك إزاء مسك سجلات أو قواعد للبيانات.

118. لكن عددا من البلدان عمد إلى إنشاء أنظمة خاصة تفرض التسجيل شرطا لاكتساب حقوق استثنائية في المعارف التقليدية المسجلة. ومن ثم، تشير الفقرة 2 إلى أن من الجائز أن تقتضي هذه الحماية الإضافية التي تنشأ طبقا للقانون الوطني والسياسات الوطنية الوفاء بالشروط الشكلية. وبالتالي، فهي تقر بتنوع نظم الحماية المعمول بها بما فيها الأنظمة التي تقتضي التسجيل، لكنها لا تقر بأية

مقاربة تقتضي شروطاً شكلية. وفضلاً عن ذلك، تؤكد الفقرة ضرورة ألا يعرض التسجيل أو التدوين حقوق أصحاب المعارف التقليدية أو مصالحهم للخطر وألا يمسه في حال تضمنت تلك المعارف عناصر غير مكشوف عنها.

التوثيق الثقافي على يد الجماعة

119. تبحث العديد من الجماعات عن أفضل الطرق لحماية تراثها مع الحفاظ عليه لفائدة أجيال المستقبل. وتستخدم العديد من مبادرات التوثيق الناجحة قواعد البيانات والسجلات كآليات عملية للحماية الدفاعية والموجبة، من خلال دعم قدرات أصحاب المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وتعزيز مصالحهم²⁴.

120. وتتيح التكنولوجيا الجديدة للجماعات فرصاً جديدة لتوثيق معارفها التقليدية وأشكال تعبيرها الثقافي التقليدي ورقمنتها حيث تستجيب بذلك لحاجتها إلى الحفاظ على تراثها الثقافي والنهوض به ونقله إلى الأجيال القادمة، ولكنها قد تعرض التراث الثقافي لاستغلال غير مقبول، كما أشير إلى ذلك سابقاً.

121. ويطور مشروع الويبو للتراث الإبداعي أدوات عملية لإدارة خيارات الملكية الفكرية عند توثيق التراث الثقافي وتدوينه ورقمته.

122. وكجزء من هذا المشروع، أحدثت الويبو قاعدة بيانات تتضمن موثيق ومدونات سلوك وعقود واستراتيجيات بشأن الملكية الفكرية للانتفاع بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي التي أحدثتها الجماعات الأصلية والمحلية. ويمكن

²⁴ انظر على سبيل المثال المقترحات الفنية المقدمة للجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، (WIPO/GTRK/IC/4/14).

أن يلهم ذلك جماعات أخرى لتطوير علاقات متوازنة مع الغير كالباحثين والقطاع الخاص. ويمكن الاطلاع من موقع الويبو على مقابلة مع العالم المتخصص في علم موسيقى الشعوب، الدكتور فيم فان زانتن، حول الموافقة المسبقة المستنيرة في مجال علم موسيقى الشعوب²⁵.

123. وبشكل خاص، أحدثت الويبو برنامجا تدريبيا بشأن التوثيق الثقافي وإدارة الملكية الفكرية لفائدة الجماعات، بالشراكة مع مركز الفولكلور الأمريكي ومركز الدراسات التوثيقية في الولايات المتحدة الأمريكية. ويؤكد البرنامج المنافع التي يمكن أن تؤتيها التكنولوجيا لفائدة الجماعات ويستجيب للحاجة إلى تمكينها من اتخاذ قرارات مستنيرة حول طريقة إدارة قضايا الملكية الفكرية بحيث تتناسب مع قيمها وأهدافها التنموية. والهدف الرئيسي من البرنامج هو تمكين أعضاء الجماعات من المهارات العملية والمعارف الفنية الضرورية في مجالات التوثيق الثقافي ومسك المحفوظات وإدارة الملكية الفكرية فتستطيع تدوين تراثها الثقافي ومسك محفوظاته وإدارة النفاذ إليه. وضم البرنامج لمساعدة الجماعات على توثيق عاداتها الثقافية ومسك محفوظات هذا التراث لفائدة الأجيال القادمة وإدارة مصالحها المرتبطة بالملكية الفكرية عند القيام بذلك، من خلال وضع سياساتها الخاصة بالملكية الفكرية وموثيقها وأدواتها القائمة على التكنولوجيا.

التوثيق والملكية الفكرية والمؤسسات الثقافية

124. يقوم كل من المتاحف ودور المحفوظات والمكتبات وقاعات العرض وعلماء

25

انظر الموقع التالي:

http://www.wipo.int/multimedia/en/cultural_heritage/wim_van_zanten/index.html

الأنثروبولوجيا والإثنولوجيا بدور قيم في المحافظة على التراث الثقافي العالمي. وتساعد هذه المؤسسات من خلال تدوين موسيقى الجماعات الأصلية وفنونها ومعارفها وتقاليدها وإتاحتها على فهم مختلف الثقافات احترامها. على أن بعض الجماعات ترتاب من أن الأنشطة التي يقوم بها كل من المتاحف والمختصين في المجال الثقافي لا تأخذ بعين الاعتبار الكافي حقوقها ومصالحها ومن أن توثيق وعرض أغنية تقليدية مثلا أو رمز قبلي يجعلها عرضة للتملك غير المشروع. وتورد الشعوب الأصلية العديد من الحالات التي استغل فيها المنتفعون التجاريون مجموعات التراث الثقافي دون الحصول على موافقة الجماعة المعنية، ناهيك عن الاعتراف بالمصدر أو تقاسم المنافع التجارية.

125. وتسعى المؤسسات الثقافية إلى إقامة توازن بين الوقاية والصون في مجال التوثيق الثقافي. وي طرح ذلك قضايا حول دور قانون الملكية الفكرية وسياساتها وممارستها في الأنشطة الهادفة إلى الحفاظ على التراث الثقافي. وقد وضعت العديد من المؤسسات سياسات حول البحث والجمع والوقاية كما وضعت مدونات أخلاقية. وتتناول تصريحات الشعوب الأصلية هذه القضايا. على أن عددا قليلا من الموارد يعالج قضايا الملكية الفكرية بالتفصيل أو المسائل المتعلقة بالتعامل مع المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وقد أتاحت الويبو قاعدة بيانات²⁶ تتضمن تلك الموثيق والسياسات والقوانين والممارسات المؤسسية والاتفاقات المعيارية المتعلقة بتدوين التراث الثقافي غير المادي ورقمنته ونشره مع التركيز على قضايا الملكية الفكرية. كما تتضمن

²⁶ انظر الموقع التالي:

قاعدة البيانات دراسات استقصائية
للتجارب في العديد من البلدان.

126. ونشرت الويبو دليلا بعنوان "الملكية
الفكرية وصون الثقافات التقليدية:
مسائل قانونية وخيارات عملية للمتاحف
والمكتبات ودور المحفوظات". ويعالج الدليل
قضايا الملكية الفكرية بالنسبة للمتاحف
ودور المحفوظات والمكتبات ومؤسسات ثقافية
أخرى ويتناول على وجه الخصوص إدارة
الملكية الفكرية الخاصة بمجموعات المعارف
التقليدية وأشكال التعبير الثقافي
التقليدي²⁷. وفي الدليل معلومات عن
الملكية الفكرية للمؤسسات الثقافية
وأمثلة مستقاة من مختلف تجارب المؤسسات
والجماعات لأفضل الممارسات في كل أرجاء
العالم. كما يتضمن الدليل مجموعة من
التوجيهات العملية للجماعات الأصلية
والمحلية بخصوص صياغة موثيق الملكية
الفكرية. ومن الممكن أن يفيد أيضا
المؤسسات التي أنشأت سجلات للتراث الثقافي
غير المادي، كما تنص على ذلك اتفاقية
اليونسكو لصون التراث الثقافي غير المادي
التي اعتمدت حديثا.

[نهاية الوثيقة]